



مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي

تعمل مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي على ضمان المحاسبة على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يشمل التنفيذ الكامل لقرارات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الأهداف الحالية

- الدعم الاستراتيجي للقضايا التي تنظرها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من لجان الأمم المتحدة.
- تعزيز تنفيذ قرارات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تدبير الموارد والقدرات والتبادلات الاستراتيجية من أجل تقاضي أكثر فعالية والمطالبة بالإنفاذ القانوني لقرارات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في النظم المحلية والإقليمية والدولية.
- تيسير الدعم الفني ما بين الأعضاء فيما يخص مشروعات التقاضي والإنفاذ.

التأثير 2013 2016

- عرضت مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي- بقيادة أعضاء معهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جنوب أفريقيا (SERI-SA) والمبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (GI-ESCR) ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESR)- أول مذكرة من الغير في قضية يتم نظرها بموجب البروتوكول الاختياري أمام لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مراسلة رقم 2014/2 قضية IDG v. Spain). صدر حكم إيجابي لصالح الحق في السكن في سبتمبر/أيلول 2015 ونصّ على مسؤولية الدولة عن توفير سبل الانتصاف الفعالة فيما يخص إجراءات مصادرة العقارات مقابل الرهن، لضمان الإخطار الشخصي، ولضمان اعتماد تدابير تشريعية لمنع التكرار. هذا القرار أكد على مبدأ إتاحة العدالة على جميع انتهاكات حقوق الإنسان وهياً لفرصة استمرار تقديم المذكرات من الغير للجنة. تزايدت أنشطة مناصرة مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي أمام الأمم المتحدة سواء فيما يخص لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو لجان الأمم المتحدة الأخرى. في 2015 بدأت مجموعة العمل في عقد لقاءات سنوية مع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتسلط الضوء خلالها على قضايا أساسية مثل المعقولة والإنفاذ. في عام 2015 أيضاً قدم أكثر من 20 عضواً ومنظمة شريكة إسهامات للتعليق العام الجديد للجنة حقوق الإنسان حول الحق في الحياة ومسألة عدم قابلية الحقوق للتجزئة.
- ورش عمل التقاضي الاستراتيجي التي ركزت على البروتوكول الاختياري، تم تنظيمها في دول صدقت على البروتوكول، ومنها الأرجنتين (2012)، البوسنة والهرسك (2013)، الرأس الأخضر (2014)، كوستاريكا (2016)، منغوليا (2013)، الجبل الأسود (2014)، السلفادور (2015)، سلوفاكيا (2013)، إسبانيا (2013)، أوروغواي (2013). ورش العمل هذه أسهمت في زيادة قدرات وإمكانات المحامين على التقاضي فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما أمام الأمم المتحدة وعززت من قدرات شبكة الدعم الفني القائمة بين المتقاضين على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل الدول وبينها. يتوفر الآن دليل "إحفاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمام الأمم المتحدة" في أربع لغات، وهو يتناول كيفية التقاضي بمقتضى البروتوكول الاختياري.
- بالبناء على ورش العمل الدولية، ومن أجل تبادل الاستراتيجيات والخبرات والدروس المستفادة، قام الأعضاء بتعزيز إنفاذ القضايا المحدثة للسوابق الأولى. إبان جهود ممتدة من قبل Sawhoyamaxa، بالشراكة مع Tierraviva ومع مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي (التي ساعدت في تيسير اجتماع التضامن مع قيادات الشعوب الأصلية والتواصل مع المسؤولين الحكوميين والإعلام وتقديم مذكرة ودية لصالح محامي المجتمع) تمت الموافقة على قانون يؤمن إعادة أراضي شعب الـ Sawhoyamaxa إليهم- بما يتسق مع حكم أصدرته محكمة البلدان الأمريكية في 2006، وقد وافق عليه البرلمان في البيرو، ووقعه الرئيس في 2014، ثم أيدته المحكمة العليا. كما ساهمت مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي في جهود إنفاذ حكم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قضية " Endorois v. Kenya" بالتعاون مع المجتمع. مؤخراً، احتفلوا بتزايد قدرات نساء شعب الإندورويس القيادية في النضال لحيازة

حقوق الأرض الخاصة بالشعوب الأصلية، وقد حضر أكثر من نصف تعداد المجتمع المحلي في اجتماع في عام 2015 شهدت قراراً بتسجيل جميع نساء شعب الإندورويس- وبينهن المتزوجات لرجال من غير الإندورويس- كأعضاء بالمجتمع.

- يتزايد بإطراد دور مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي كمساحة للتعاون الثنائي. على سبيل المثال بين ACIJ (في الأرجنتين) و ISER (أوغندا)، فيما يخص استخدام تحليل الميزانية في التقاضي.

تقدير الأولويات للعام 2016

في عام 2015 أعطت مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي الأولوية لأربعة مجالات عمل خلال العام المقبل (2016):

1. التواصل المتزايد مع لجان الأمم المتحدة بهدف تعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منظومة الأمم المتحدة: تم عقد جلسة إطلاع مشتركة حول الإنفاذ، لصالح لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الإنسان، أثناء الاحتفال بالذكرى الخمسين للعهدين الدوليين (جنيف، 20 يونيو/حزيران 2016).
2. الدعم للتقاضي الاستراتيجي، بهدف تعزيز محتوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذو الصبغة التشريعية والمساعدة في توجيه الحركات الاجتماعية نحو أهداف موحدة: تم عقد ورشة عمل حول التقاضي الاستراتيجي بمقتضى البروتوكول الاختياري في كوستاريكا في 27 28 أبريل/نيسان 2016. سوف تُعرض مذكرات قانونية على لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا على هيئات دولية ووطنية أخرى.
3. إنفاذ القرارات الإقليمية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف تطوير نماذج جديدة للإنفاذ: ورشنا عمل (حول اللوائح وقيادة المرأة) تم عقدهما مع شعب الإندورويس في 2016، للدفع بمزيد من الإنفاذ الشامل للجميع.
4. حماية وتعميم المعلومات الخاصة بالتقاضي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: سوف نستمر في إصدار نشرة عدالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي بناء قاعدة بيانات السوابق القضائية وإنجاز التحليلات لنماذج الإنفاذ، وتوفير المحتوى المذكور تدريجياً باللغتين الفرنسية والعربية.

قضايا جديدة وفرص للتعاون: تشمل فرص التنسيق والتعاون الجديدة مع مجموعات عمل الشبكة العالمية وأنشطة الشبكة ما يلي: تيسير تطوير إمكانات القيادة الخاصة بنساء الإندورويس مع مجموعة عمل المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والدفع بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، دعماً لـ "نظام التضامن"، وتعميق التواصل مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات بالتنسيق مع مختلف مجموعات العمل ومع تحالف المنظمات لأجل البروتوكول الاختياري. تعزز مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي الدفع بتحليل عابر للقطاعات فيما يخص التقاضي، بالتركيز على أولئك الأكثر تضرراً من انتهاكات الحقوق. كما أن مدة ونفقات التقاضي- مقترنة بتدني معدلات الإنفاذ- تدفع بالحاجة إلى تقييم ناقد للتقاضي كواحد من بين عدة أدوات للمناصرة. سوف نستمر في المناقشة الاستراتيجية لفرص التقاضي مع المجتمعات المتضررة، التي ستكون بدورها ذات دور رائد في أية محاولات للإنفاذ.

الأعضاء

تتكون مجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي من 65 منظمة عضو من أمريكا اللاتينية (19) وأمريكا الشمالية (8) وأفريقيا (14) وأوروبا (6) وآسيا (4) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4) وكذلك ثمانية منظمات غير حكومية دولية. كما أن هناك 12 عضواً من الأفراد، بينهم سبع سيدات وممثلات عن 5 مناطق. هناك 5 منظمات لحقوق المرأة وحركة معنية بحقوق الشعوب الأصلية، وكذلك عدة منظمات مجتمع مدني تربطها تحالفات قوية بشعوب أصلية وحركات اجتماعية. تتكون اللجنة التوجيهية لمجموعة عمل التقاضي الاستراتيجي من المنظمات والأفراد: CELS (الأرجنتين)، CHRD (منغوليا)، Dejusticia (كولومبيا)، EIPR (مصر)، FI (سويسرا)، GI-ESCR (الولايات المتحدة)، HRLN (الهند)، ISER (أوغندا)، جاكى دوغارد (جنوب أفريقيا)، مالكولم لانغفورد (النرويج)، SRAC (كندا).